دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في الإفريقية: محاولة تقييم

د. محمد جعبوب،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الموسومة بعنوان "فعالية دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا" أن تحلل مدى فاعلية مجلس السلم والأمن الإفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، و ذلك من خلال التطرق لنشأة هذا المجلس و تكوينه و هيكلته، ثم تعاطي مجلس السلم والأمن الإفريقي مع بعض النزاعات في إفريقيا، أيضا تطرقت الدراسة لجملة من التحديات التي تعرقل هذا الجهاز ونحد من نجاحه في أداء مهامه على الوجه المطلوب، بناء على تشريح تلك التحديات قدمت الدراسة بعض التوصيات أو الحلول العملية من أجل تفعيل دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

الكلمات المفتاحية:

إفريقيا – الاتحاد الإفريقي – مجلس السلم والأمن الإفريقي – إدارة النزاعات – تسوية النزاعات.

Résumé:

Cette étude à pour but d’analyser l’efficacité du rôle du conseil de la paix et de la sécurité de l’union Africain dans le domaine de prévention, de gestion et de règlement des conflit en Afrique.

D’abord ; l’étude donne une présentation générale du conseil Africain de la paix et de la sécurité, ça était fait en trois points: la création du conseil , sa composition et ses principaux organes.

Ensuite ; la recherche sert à examiner des cas ou le conseil Africain de la paix et de la sécurité mena des missions de maintien de la paix et la sécurité ainsi que les entraves pour ces missions.

Enfin ; l’étude propose des recommandations afin d’améliorer le rôle du conseil Africain de la paix et de la sécurité en Afrique.

Les Mots-clés:
L’Afrique - l’Union Africaine - le Conseil de Paix et de la Sécurité de l’Union Africaine - Gestion des conflits - Résolution des Conflits.

مقدمة:

نظرا لأهمية عامل الأمن في تحقيق التنمية المستدامة ، فإن الدول الإفريقية ركزت الكثير من جهودها في سبيل تحقيق السلم والأمن في القارة، باعتباره شرطا ضروريا لتطور إفريقيا وازدهارها ، وفي إطار هذا المسعى كان إعلان القاهرة في جويلية من سنة 1993 حيث أعلنت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية على ضرورة إنشاء آلية إفريقية تتولى إدارة وتسوية النزاعات في القارة، وخلال الدورة الأولى لمنظمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بمدينة "دوربان" بجنوب إفريقيا في شهر جويلية من عام 2002 تم التوقيع على بروتوكول ملحق بالميثاق التأسيسي للاتحاد، وذلك لإنشاء هيئة فوق قومية إفريقية تتولى مهمة تحقيق السلم و الأمن في القارة أطلق عليها اسم "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، دخل البروتوكول حيز التنفيذ منذ تاريخ 26 ديسمبر 2003، وباشر المجلس نشاطه بداية من 25 ماي 2004.

أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الأمن في حياة الشعوب بشكل عام، وأهمية عامل الأمن بالنسبة للشعوب الإفريقية، حيث أن جميع المحاولات التنموية و الوحدوية التي باشرتها بلدان القارة الإفريقية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي اصطدمت بمشكل عويص تمثل في غياب الأمن والاستقرار في أقطار إفريقيا، ورغم تسخير الكثير من الجهود الإفريقية في سبيل تجاوز عقبة غياب الأمن، إلا أن هذه الجهود لا تزال بعيدة عن الهدف المنشود، وعليه تسعى هذه الدراسة لتفعيل المبادرات الإفريقية الرامية لتحقيق الأمن في القارة، خاصة تلك المبادرات التي جاءت في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي.

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تجيب عن إشكالية رئيسية تدور حول: ما مدى فاعلية مجلس السلم والأمن الإفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا؟

منهج الدراسة:

بحثا عن ملائمة منهجية لدراسة موضوع دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، تبنت الدراسة منهج دراسة الحالة، باعتباره يقوم على التركيز على حالة بحثية معينة، من خلال نشأتها، وتطورها التاريخي، وكذا التطرق لمكوناتها، وعوامل القوة والضعف فيها، أو إيجابياتها وسلبياتها، وتجلى منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة من خلال تركيزها على مجلس السلم والأمن الإفريقي، وكذا من خلال

التطرق لدراسة بعض حالات عدم الاستقرار السياسي و الأمني في إفريقيا، والتي تدخل فيها المجلس من أجل إدارتها وتسويتها.

خطة الدراسة:

تحاول الدراسة أن تعالج موضوع دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا من خلال ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

- المحور الأول: التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي
- المحور الثاني: تفاعل مجلس السلم والأمن الإفريقي مع بعض القضايا الأمنية في إفريقيا
- المحور الثالث: نحو تفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي

المحور الأول : التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي

تتناول الدراسة في هذا المحور مجلس السلم والأمن الإفريقي من حيث النشأة والتكوين والأهداف والمبادئ وكذا الهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يسمح له بالتدخل في القضايا الإفريقية التي تدخل ضمن مجال اختصاصه.

مجلس السلم والأمن الإفريقي هو أحد أجهزة الاتحاد الإفريقي، أنشئ المجلس من طرف الدول الإفريقية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي في شهر جويلية من عام 2002 بمدينة "دوربان" بجنوب إفريقيا، ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوا منتخبين من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي لمدة ثلاث سنوات، و يكون انتخاب الأعضاء على أساس ما لهم من إمكانات يساهمون بها في تحقيق أهداف المجلس خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الإقليميين، ودفع الاشتراكات المالية لفائدة أجهزة الاتحاد الإفريقي خاصة صندوق السلام، و يضاف إلى هذه الشروط مع ضرورة الالتزام الكامل بمبادئ الاتحاد الإفريقي، وكذا مراعاة التوزيع الجغرافي العادل ليكون المجلس ممثلا لمختلف أقاليم القارة الإفريقية، تتمتع كل دولة عضو في المجلس بحق مناقشة القضايا المعروضة ضمن جدول الأعمال والتصويت حول القرارات المتخذة بشأنها مع العلم أن لكل دولة عضو صوت واحد، يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الثلثين وليس لأي من الأعضاء حق النقض (الفيتو) حيال قرارات المجلس.[1]

وقد سطر مجلس السلم والأمن الإفريقي، كما ورد في المادة الثالثة من البروتوكول التأسيسي، جملة من الأهداف أهمها:

---

[1] إكرام محمد صالح حامد، ***مجلس السلم و الأمن الإفريقي*** (السودان : المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007) ، ص.ص. 21 - 24.

– دعم السلم والأمن في القارة الإفريقية، ويعني ذلك التأسيس لبيئة جديدة من خلال الدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتجنب الأزمات ومنع انهيار ظروف السلام، وعليه فدعم السلام هو منع نشوب النزاعات والحروب من جديد.

– منع وتطويق النزاعات والصراعات، وصنع السلام.

– تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان.

– إقامة نظام دفاع إقليمي مشترك.

– ضمان سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها إلا في ثلاث حالات استثنائية المتمثلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

– الإنذار المبكر بشأن الأزمات أو النزاعات المحتملة في القارة

– إعادة التعمير في المرحلة التي تلي حل النزاعات، وذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات المالية للاتحاد الإفريقي، وكذا المنظمات المالية الدولية.

– محاربة الإرهاب الدولي بكل أشكاله.[1]

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يعتمد مجلس السلم و الأمن الإفريقي على المبادئ التالية:

- احترام سيادة الدول الأعضاء و عدم التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية، إلا في الحالات المذكورة سلفا.
- المساواة في السيادة بين جميع الدول الإفريقية.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، أي القبول بالحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- تسوية الخلافات بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية، أي عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل الخلافات.
- التدخل السريع في حالات الأزمات.
- الالتزام بالدفاع عن القارة الإفريقية و الدول الأعضاء في حالة التعرض لعدوان خارجي.
- تفعيل دور الشعوب الإفريقية في حفظ السلم و الأمن في إفريقيا.[2]

يتألف مجلس السلم و الإفريقي من أربعة هياكل رئيسية هي: القوة الإفريقية الجاهزة، وصندوق السلم، ونظام الإنذار المبكر، و هيئة الحكماء.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع ، **التنظيم الدولي** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008) ، ص.ص. 317 ، 318.

[2] محمد المجذوب ، ***التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة*** (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط. 8 ، 2006) ، ص. 471.

1– القوة الإفريقية الجاهزة: وتتشكل حسب نص المادة الثالثة عشر من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي من وحدات عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة في القارة الإفريقية (شمال، جنوب، شرق، غرب، وسط)، وتتولى قيادة هذه القوات لجنة أركان حرب مكونة من وزراء دفاع الدول الأعضاء، وحدد تعداد هذه القوات مبدئيا بحوالي 15000 جندي.

2– صندوق السلم: باعتبار أن تدخلات بعثات مجلس السلم والأمن الإفريقي بحاجة إلى إيواء وتغذية ونقل ومواصلات ورعاية صحية، فقد أنشئ صندوق السلم بموجب نص المادة رقم واحد وعشرين من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي ويتمثل دور الصندوق في تخطي عقبة التمويل التي طالما أعاقت تنفيذ العديد من المشاريع الإفريقية المشتركة خاصة في مجال حفظ السلم والأمن في إفريقيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف التمويل المالي كان وراء تأخر استكمال القوة الإفريقية الجاهزة ومباشرة مهامها التي كان من المفروض أن تنطلق يوم 30 جوان 2006.

ويسعى الصندوق لتحصيل عوائد مالية من خلال مساهمات الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي زيادة على ذلك يفتح الصندوق المجال أمام مختلف التبرعات التي تأتي من المجتمع المدني أو من الخواص سواء من داخل القارة أو من خارجها، وذلك رغم ما ينطوي عليه هذا النوع من التمويل من مخاطر قد تصل إلى التأثير في أهداف ومبادئ المنظمة.

3– نظام الإنذار المبكر: تسعى هذه الآلية لتتبع تطور الأوضاع في القارة الإفريقية ومعالجة التوترات السياسية والأمنية قبل تحولها إلى نزاعات وحروب، ويتكون هذا الجهاز من الوحدة المركزية للمراقبة والرصد ومقرها في "إثيوبيا"، إلى جانب وحدات فرعية موزعة على الأقاليم الخمسة للقارة، وتعمل هذه الوحدات بالتنسيق مع الوحدة المركزية التي تنسق بدورها مع منظمة الأمم المتحدة.

4– هيئة الحكماء: تجسيدا لنص المادة الحادية عشر من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، أنشئت هيئة للحكماء تضم خمسة شخصيات يختارهم رئيس المفوضية الإفريقية ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر، يكون اختيار الأعضاء في هيئة الحكماء على أساس الكفاءة والنضال في سبيل خدمة القضايا الإفريقية، ويتمثل دور الهيئة في تقديم النصح و المشورة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وعليه فالهيئة تجتمع كلما تطلب الأمر ذلك.[1]

[1] محمود أبو العينين ، "دور مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات و الصراعات" ، في ***التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006 - 2007*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2007) ، ص.ص. 50 - 66.

المحور الثاني: تفاعل مجلس السلم و الأمن الإفريقي مع بعض القضايا الأمنية في إفريقيا

تتناول الدراسة في هذا المحور بعض من حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي كانت مجالا لتدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي مثل الانقلاب العسكري في موريتانيا، والصراع حول السلطة في "توغو"، والحرب الأهلية في "بورندي" والصراع في ساحل العاج "كوديفوار"، والصراع في دارفور (السودان)، ومن خلال تتبع دول المجلس في التعاطي مع هذه الحالات حاولت الدراسة الكشف عن أهم التحديات و العراقيل التي كانت وراء النجاحات المتواضعة أو النسبية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق أهدافه.

1- الانقلاب العسكري في موريتانيا:

بتاريخ 3 أوت 2005 انتهزت مجموعة من الحرس الرئاسي الموريتاني فرصة تواجد الرئيس ولد الطايع بالمملكة العربية السعودية لتشييع جنازة الملك فهد بن عبد العزيز، وقامت بانقلاب عسكري وشكلت مجلسا عسكريا لإدارة البلاد ، رغم أن الانقلاب وصف بالسلمي، حيث لم يكن هناك إراقة للدماء، إلا أن مجلس السلم والأمن الإفريقي تعامل مع القضية بكل حزم، حيث عقد المجلس خلال الشهر نفسه للانقلاب اجتماعه رقم 36 الذي خصص لمناقشة الوضع في موريتانيا، وعليه قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي تعليق عضوية موريتانيا في الاتحاد الإفريقي[1]، من جهة أخرى قرر المجلس إرسال وفد تحت قيادة رئيس نيجيريا (رئيس الاتحاد الإفريقي) إلى موريتانيا للاستطلاع و مناقشة الوضع مع الحكومة الانقلابية ، وفي 09 أوت 2005 حل وفد الاتحاد الإفريقي بموريتانيا، وتحاور مع العقيد محمد فال رئيس المجلس العسكري الموريتاني، وكذا أحزاب المعارضة إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني.

اعترف محمد فال بعدم شرعية الانقلاب، كما أكد أن سلوكه الانقلابي هو ما كان يمليه عليه واجبه الوطني من اجل تخليص البلاد من حكم الديكتاتور ولد الطايع الذي لم يقم بأية إصلاحات من أجل إرساء قواعد الديمقراطية والحكم الراشد، والجدير بالذكر أن أحزاب المعارضة والمجتمع المدني الموريتاني قد رحبوا جميعا بالانقلاب العسكري ضد ولد الطايع، فيما بعد قام محمد فال بتشكيل حكومة انتقالية ضمت مختلف

[1] تجدر الإشارة هنا إلى مخرجات قمة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية على المستوى الرؤساء رقم 35 لسنة 1999، وكذا قمة المنظمة رقم 36 في "لومي" العاصمة التوغولية لعام 2000، حيث أكدتا القمتان على ضرورة فرض عقوبات ضد الحكومات الناتجة عن انتقال غير دستوري للسلطة، كذلك تنص المادة السابعة الفقرة ج من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي على فرض عقوبات في حق الحكومات التي تتولى السلطة بأساليب غير شرعية.

الاتجاهات السياسية في البلد ، كما نظمت الحكومة الانتقالية انتخابات رئاسية في أوت 2007 تحت إشراف منظمتي الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي.[1]

2– الصراع حول السلطة في "توغو":

بدأ الصراع بين الأطراف المتنافسة حول السلطة في "توغو" على إثر وفاة الرئيس "أيا ديميا ناسينبي" في 05 فيفري 2005 ، ومما زاد في حدة الصراع إعلان إبن الرئيس الراحل "فور ناسينبي" نفسه رئيسا للبلد دون إجراء انتخابات رئاسية كما ينص عليه الدستور، رغم ذلك تلقى "فور ناسينبي" مساندة من بعض التيارات السياسية في "توغو".

عقد مجلس السلم و الأمن الإفريقي بتاريخ 25 فيفري 2005 اجتماعا بهدف دراسة الوضع في "توغو"، وأصدر قرارا بمقاطعة "توغو" دبلوماسيا وتعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي باعتبار أن ما يحدث في البلد يعتبر انتقالا غير دستوري للسلطة، أيضا سعى المجلس لتنسيق جهوده مع مفوضية الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)، حيث قامت هذه الأخيرة بدورها بفرض عقوبات ضد "توغو" إلى حين تراجع "فور ناسينبي"عن سلوكه، وخضوعه لأحكام الدستور التي تنظم عملية انتقال السلطة.

أوفد الاتحاد الإفريقي في 28 فيفري 2005 وفدا رفيع المستوى بقيادة وزير خارجية نيجيريا إلى "توغو" للتباحث مع الأطراف المتصارعة على السلطة في البلد ، حيث اعترف "فور ناسينبي" بعدم شرعية ما قام به وأعلن تنحيه عن السلطة و رضوخه لقرارات مجلس السلم و الأمن الإفريقي، بعدها تقرر إجراء انتخابات رئاسية في 24 أفريل 2005 فاز بها "فور ناسينبي" بنسبة 60 بالمائة من أصوات الناخبين، مقابل 38 بالمائة لمنافسه "إمانويل كاتيمي" الذي لم يتقبل نتائج الانتخابات، وأعلن نفسه بتاريخ 27 أفريل 2005 رئيسا للبلد، اندلعت على إثر ذلك أعمال عنف راح ضحيتها حوالي 811 قتيلا و 4500 جريحا، كما لجأ نحو 30000 توغولي باتجاه "غانا" خوفا من الاضطرابات الأمنية في "توغو".

وتدخل مجلس السلم و الأمن الإفريقي مرة أخرى إلى جانب "إكواس" من خلال إرسال وفد مشترك إلى "توغو" للتباحث مع الأطراف المتصارعة، وأسفر هذا الدور على إرساء حكم الرئيس المنتخب "فور ناسينبي"، مع مطالبته باحترام قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال ممارسته للسلطة.[2]

3– الحرب الأهلية في "بورندي":

شهدت بوروندي حرب أهلية عرقية بين "الهوتو" و "التوتسي" دامت عشر سنوات راح ضحيتها حوالي 300000 شخص كما لجأ نحو مليون شخص إلى خارج حدود البلد، أيضا كان لتلك الحرب آثارا جد سلبية على الاقتصاد الوطني، إذ تقهقر الناتج المحلي لبورندي بنسبة 20 بالمائة.[1]

[1] إكرام محمد صالح حامد ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 29 - 32.

[2] ***نفس المرجع*** ، ص.ص. 32 - 34.

ناقش مجلس السلم و الأمن الإفريقي في ماي 2004 الوضع في "بورندي"، وأصدر قرارا يتضمن الإبقاء على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في البلد لمدة شهرين، أي إلى حين تولي مجلس الأمن الدولي للقضية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن الإفريقي كان قد طرح القضية للنقاش في مارس 2004 وقرر تمديد فترة بقاء قوات حفظ السلام الإفريقية في "بورندي" لمدة شهر.[2]

4- الصراع في ساحل العاج (كوديفوار):

دخلت ساحل العاج في دوامة من العنف بعد انتخابات "جباجبو" رئيسا للبلاد، حيث اندلعت حرب أهلية بين الأقاليم الشمالية المعارضة للسلطة من جهة والأقاليم الجنوبية الداعمة لسلطة الرئيس المنتخب من جهة ثانية، ورغم أن السلطة استطاعت إفشال انقلاب عسكري قادته العناصر المسلحة في الشمال ، إلا أن هذا الإقليم بقي خارج سلطة الحكومة القائمة، كما تبنت المعارضة في الشمال عدة هجمات مسلحة ضد القوات الحكومية[3]، واستمرت المواجهات حتى عام 2006 عندما أعلن مجلس السلم والأمن الإفريقي المنعقد بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" في 17 أكتوبر 2006 قراره القاضي بمنح الحكومة فترة انتقالية تبدأ من الفاتح نوفمبر 2006 لإرساء قواعد الديمقراطية في البلد، خلال هذه الفترة تواصلت جهود المجلس في عقد لقاءات بين تياري السلطة و المعارضة في ساحل العاج ، وفي اجتماع مجلس السلم و الأمن الإفريقي رقم 73 المنعقد في شهر مارس 2007 ثمن المجلس الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المتصارعة خلال اجتماع "وغادوغو" (بوركينافاسو) في فيفري 2007.[4]

5- الصراع في دارفور (السودان):

عرف إقليم دارفور[5] منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين تصاعدا للتوترات الاجتماعية خصوصا بين قبيلتي "الفور" الإفريقية التي تجمعت فيما عرف بالحزام الإفريقي من جهة، وعدد من القبائل العربية التي شكلت "تجمع العرب" من جهة أخرى، وتبعا لهذا التقسيم القبلي بدأ التفريق بين ما هو عربي وما هو إفريقي داخل إقليم دارفور، وما زاد من حدة الصراع هو شعور التهميش والظلم الذي كانت تحس به قبيلة الفور باعتبار أن أغلب المشاريع التنموية للحكومة السودانية كانت توجه نحو العرب، فتشكلت في إطار قبيلة الفور

---

1 عبد السلام إبراهيم بغدادي ، ***الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص.ص. 212 - 224.

2 « Gestion de crises , maintien et consolidation de la paix » , ***www.boock .google.dz/ ?isbn=2804116355*** , 18 / 10 / 2017.

3 « Le Choix de Gbagbo » , ***Jeune Afrique l'Intelligent*** , No.2196 , 09 – 15 Février 2003 , p.p. 10 - 18.

4 إكرام محمد صالح حامد ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 39 - 41.

5 يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، و تبلغ مساحة هذا الإقليم 510888 كلم^2

عدة جماعات مسلحة أبرزها "جبهة تحرير السودان" و "حركة العدل و المساواة" للدفاع عن حقوق الفور المهضومة، من جهة شكلت القبائل العربية جماعة "الجنجويد" المسلحة لرد تهجمات الفور، وبذلك دخل الإقليم في حرب أهلية طاحنة.[1]

شكلت الحرب الأهلية في دارفور تحديا أمام مجلس السلم و الأمن الإفريقي منذ إنشائه، وعليه فقد كانت للمجلس عدة محاولات لتسوية الخلاف بين الأطراف المتصارعة، فبتاريخ 27 جويلية 2004 عقد مجلس السلم و الأمن الإفريقي اجتماعه رقم 13 للنظر في قضية دارفور، حيث طلب المجلس من رئيس المفوضية الإفريقية إعداد خطة شاملة في سبيل نزع سلاح الأطراف المتحاربة في دارفور وصنع السلام في المنطقة.[2]

قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي بعدها في 20 أكتوبر 2004 إرسال قوات لحفظ السلام إلى إقليم دارفور تحت اسم (AMIS) تشكلت هذه القوات من 2341 عسكريا، و815 من رجال الشرطة، و476 مراقبا دوليا ، وكان تسخير هذه القوة لمدة سنة واحدة، أي حتى أكتوبر من عام 2005، وقد كان لبعثة (AMIS) عدة مهام أبرزها:

- حمل الأطراف المتصارعة على وقف إطلاق النار تطبيقا لاتفاقية "إنجامينا" (عاصمة تشاد) الموقعة في أفريل 2004.
- تحقيق السلام في الإقليم بهدف تمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى مساكنهم، وكذا ضمان توصيل مواد الإغاثة وتوزيعها.
- بناء السلام من خلال القضاء على أسباب الصراع ، و الحفاظ على وحدة البلد و استقراره.

وفي سبيل تجسيد هذه الأهداف و نظرا للإمكانيات المحدودة المتوفرة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، فإن المجلس دعا رئيس المفوضية الإفريقية للعمل من أجل تنسيق الجهود مع كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دعمهم لتسوية القضية.[3]

خلال اجتماعه رقم 28 بتاريخ 28 أفريل 2005 قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي رفع عدد قوة (AMIS) ليبلغ 6171 عسكريا ، و1560 من أفراد الشرطة، وذلك حتى تتمكن البعثة من الانتشار الكامل عبر إقليم دارفور و التحكم في الوضع، رغم ذلك تعرضت هذه القوات خلال شهري أوت وسبتمبر من عام 2005 لعدة اعتداءات واختطافات من قبل جبهة تحرير السودان وتنظيم الجنجويد، وحتى من قبل

---

[1] « Le Conflit au Darfour : Racines Historiques et Enjeux Humanitaires du Conflit » , www.memoireonline.com , 20 / 11 / 2017.

[2] Le Monde Diplomatique , « Conflit du Darfour » , www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/conflitdudarfour , 20 / 11 / 2017.

[3] جمال ضلع، "الصراع في دارفور" ، في ***التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006 - 2007*** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2007) ، ص.ص. 138 - 163.

الشرطة السودانية التي استولت على بعض المساعدات الإنسانية التي كان من المفروض أن تنقلها لضحايا الاقتتال في دارفور.

شهدت الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور خلال شهر جانفي من سنة 2006 تدهورا كبيرا، وهو ما دفع الجماعة الدولية للضغط على مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال توجيهها له عدة انتقادات باعتباره غير قادر على إدارة الأزمة والتحكم فيما وصفته بالإبادة الجماعية في دارفور، وعليه طالبت الجماعة الدولية من مجلس السلم والأمن الإفريقي فسح المجال أمام القوات الدولية للتدخل.

في ظل هذه الظروف عقد مجلس السلم و الأمن الإفريقي إلى جانب كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اجتماعا في بلجيكا يوم 09 مارس 2006 أسفر عما يلي:

– موافقة مجلس السلم والأمن الإفريقي – نتيجة للضغوط الدولية – على نقل مهامه في دارفور إلى الأمم المتحدة على أن يحظى المجلس بدور الشريك في إدارة القضية.

– تمديد عمل قوة (AMIS) حتى نهاية سبتمبر 2006.

– حل جميع الخلافات بين السودان و تشاد ، لما لها من أثر بالغ في تأجيج الأزمة في دارفور.

وتجسيدا لهذا الاتفاق شُكلت قوة مختلطة من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة (UNAMID) بدأت مهامها في الإقليم منذ 31 ديسمبر 2007، وإلى جانب المشاركة في (UNAMID) باشر مجلس السلم و الأمن الإفريقي مسعى موازيا يهدف إلى تحقيق المصالحة في درافور وإيجاد حل نهائي للصراع في الإقليم، وكان ذلك من خلال مخرجات اجتماع المجلس رقم 142 المنعقد بتاريخ 21 جويلية 2008 الذي قرر تشكيل فريق عمل رفيع المستوى مهمته البحث في حيثيات القضية، ووضع خريطة طريق لحل الأزمة، باشر هذا الفريق عمله بداية من 18 مارس 2009 ، وفي شهر أكتوبر رفع تقريرا إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي تضمن ما يلي:

– رسم خريطة طريق لاتفاق سياسي شامل.

– ضرورة التفاوض والاتفاق بين الحكومة السودانية والأطراف المتصارعة في دارفور، مع ضرورة توظيف العامل القبلي الضارب بجذوره في المنطقة لفائدة المصالحة.

– تشكيل محكمة جنائية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان و الجرائم المرتكبة في دارفور.

– تسطير خطة تنموية شاملة لإقليم دارفور ، بما يعالج التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه المنطقة.

رحبت الحكومة السودانية وكذا الأطراف المتصارعة في دارفور بمقترحات هيئة الحكماء، ووقعت على اتفاقيات سلام، غير أن الحل النهائي للقضية لا يزال هدفا بعيد المنال، وبحاجة إلى جهود إفريقية ودولية أكبر.[1]

---

[1] جمال ضلع، ***مرجع سابق،*** ص.ص. 138 - 163.

ومن خلال تتبع الأدوار المتباينة لمجلس السلم والأمن الإفريقي في الحالات السابقة، يمكن القول أن المجلس يواجه الكثير من التحديات التي تعوق نشاطه الرامي لتحقيق الأهداف المسطرة، و يضاف إلى كثرة هذه التحديات تداخلها وتشابكها فيما بينها، حيث أن كل تحدي، إذا لم يعالج يخلق تحديات أخرى تزيده استفحالا، ومن أبرز التحديات التي تعرقل عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي ما يلي:

– انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ربوع القارة الإفريقية، ذلك أن جل البلدان الإفريقية تشهد اضطرابات سياسية وأمنية سواء على المستوى الداخلي أو مع دول الجوار.[1]

– التعارض القائم بين متطلبات تسوية النزاعات والصراعات في إفريقيا ومبدأ احترام السيادة الوطنية للدول الذي أقرته جميع المواثيق الدولية والإقليمية، حيث تعتبر سيادة الدول الإفريقية من المبادئ التي أكدت عليها منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها في سنة 1963، وكان ذلك تأكيدا لمبدأ ضرورة احترام سيادة الدول الذي أقرته الجماعة الدولية في تفاعلاتها منذ مؤتمر "واست فاليا" (Westphalie) في عام 1648، الاتحاد الإفريقي هو الآخر أكد على مبدأي عدم التدخل واحترام سيادة الدول الأعضاء، غير أن الاتحاد الإفريقي لم يقر السيادة المطلقة لأعضائه، وإنما أدرج بعض الاستثناءات التي يمكن من خلالها أن يتدخل متجاوزا سيادة الدولة العضو، ويقصد بالتدخل استعمال القوة المسلحة من أجل فرض إرادة الطرف المتدخل (و نقصد هنا الاتحاد الإفريقي) ضد العضو الذي يرفض الانصياع لقراراته، وعليه فالميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، لاسيما في مادته الرابعة؛ ينص على حق الاتحاد في التدخل في الدول الأعضاء، وذلك بناء على قرارات المؤتمر، في بعض الحالات والظروف الخطيرة مثل جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، كذلك عززت المادة السابعة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي هذا الحق عندما حددت صلاحيات المجلس في التدخل في شؤون الدول الأعضاء في الحالات السالفة الذكر.[2]

– صعوبة تدخل قوات حفظ السلام في مناطق النزاعات، خاصة في ظل رفض الوحدات المتنازعة لدور مجلس السلم و الأمن الإفريقي.[3]

– الترابط المتزايد بين إرساء قواعد السلام في التفاعلات داخل القارة الإفريقية وتحقيق الأمن الإنساني ، أي أن تحقيق الأمن لم يعد من خلال تسخير وسائل عسكرية فقط، وإنما يتطلب ذلك أيضا توفير آليات اقتصادية واجتماعية للقضاء على الأسباب والظروف المولدة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في إفريقيا.[4]

---

[1] سالم محمد الزبيدي ، ***الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي*** (طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006) ، ص.ص. 83 - 90.

[2] « Conseil de la Paix et de la Sécurité de l'Union Africaine » , www.africa-union.org ,17 / 10 / 2017.

[3] Martin Kuengienda , ***Crise de l'Etat en Afrique et Modernité Politique en Question*** (Paris : l'Harmattan , 2008) ,p.p. 07 – 10.

[4] William Zartman , « Sub-Saharan Africa : Implusion or Take-Off » , ***Politique Etrangère*** (Paris : Armand Colin , 2008) , p.p. 93 – 106.

– تداخل صلاحيات مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين، وبالتحديد مجلس الأمن الدولي.[1]

– التحديات المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلم والأمن، ذلك أن هذه العمليات تتطلب بشكل عام توفر الصلاحيات القانونية والأجهزة المخولة بتحقيق السلم و الأمن إلى جانب موارد مالية ومادية تؤهلها للتدخل في الأزمات في الوقت المناسب، لاسيما قبل تفاقمها وتحولها إلى نزاعات مسلحة وحروب، وعليه فقد أكد الاتحاد الإفريقي منذ نشأته على ضرورة مساهمة جميع الدول الأعضاء في تمويل أنشطة الاتحاد ماديا وبشريا خصوصا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم والأمن، كذلك نصت المادة 21 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي على إنشاء صندوق السلام، غير أن الحالة المتدهورة لاقتصاديات أغلب الدول الإفريقية تحول دون حصول هذا الصندوق على الدعم المالي اللازم، وعليه تبقى مساهمات البلدان الإفريقية في إنجاز عمليات حفظ السلام التي يتبناها الاتحاد الإفريقي دون المستوى، فمثلا خلال أزمة دارفور في السودان نظم الاتحاد الإفريقي خلال سنتي 2005 و2006 مؤتمرين لجمع المساهمات المالية، ولم يتمكن من تحصيل الأموال الكافية لتغطية نفقات عمليات حفظ السلم في المنطقة كذلك خلال سنة 2007 كانت مهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي في دارفور تتطلب حوالي 297.6 مليون دولار، في حين لم يجمع الاتحاد الإفريقي سوى 137.9 مليون دولار.[2]

– ظهور شركات الأمن الخاصة في إطار ما يعرف بخصخصة الأمن، وهذه الشركات تنافس دور الدول والمنظمات الفوق قومية في مجال تحقيق السلم والأمن الإقليميين، حيث أصبحت القارة الإفريقية تعيش في ظل مفارقة حفظ السلم والأمن الاقليميين من جهة ومصالح شركات الأمن من جهة أخرى.[3]

المحور الثالث: نحو تفعيل دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي

إن تفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي يتطلب قبل كل شيء توفر إرادة سياسية قوية لدى الجماعة الإفريقية، ثم إعادة النظر في مجموعة من النقاط أهمها:

– إعادة ترسيم بعض الحدود بين الدول الإفريقية، باعتبارها تمثل سببا وراء اندلاع الكثير من النزاعات خصوصا في المناطق التي تحوي موارد طبيعية ذات بعد استراتيجي في الاقتصاد المعاصر.[4]

– إقامة ميثاق إفريقي للحكم الراشد، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الأنظمة غير الديمقراطية في إفريقيا وزيادة عدد وحدة النزاعات في القارة.

---

[1] بوزنادة معمر ، ***المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي*** (بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992) ، ص.ص. 64 - 70.

[2] « MUAD en Dollars » , www.africa-union.org , 10 / 11 / 2017.

[3] "آلان جيرسون" و "نات ج. كوليتا" ، ***خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن*** ، تر. أسعد حليم (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، 2004) ، ص. 117.

[4] R. Aron , ***Paix et Guère Entre les Nations*** (Paris : Calmann Levy) , p. 158.

– العمل على إنشاء بعثات على المدى البعيد خاصة بمراقبة الانتخابات في البلدان الإفريقية، وفرض عقوبات ضد الحكومات التي تثبت عليها تهمة تزوير نتائج الانتخابات.[1]

– تفعيل الأدوار الرقابية لبرلمان عموم إفريقيا، وكذا البرلمانات الجهوية في القارة على نشاط الحكومات الإفريقية.

– تفعيل دور المجتمع المدني في المساعدة على حفظ السلم والأمن في الدول الإفريقية، وذلك تجسيدا لنص المادة 20 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث تنص هذه المادة على أن "مجلس السلم والأمن الإفريقي يشجع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وخاصة المنظمات النسوية على المساهمة النشيطة في تطوير السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا وعليه فهذه المنظمات مدعوة في كل مرة يتطلب الأمر ذلك. للاتصال مباشرة بمجلس السلم والأمن الإفريقي".[2]

– زيادة الدعم العسكري خصوصا بالأفراد والمعدات من قبل الدول الإفريقية لصالح مجلس السلم والأمن الإفريقي، رغم أن هذا يتطلب من بعض الدول مثل الجزائر.

– إعادة النظر في بعض مبادئ سياستها الخارجية كعدم التدخل وعدم إرسال قواتها العسكرية للعمل خارج إقليمها.

– التزام الدول الإفريقية بالتطبيق الصارم للعقوبات المفروضة من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي ضد الدول أو الحكومات التي تخل بالسلام والأمن في القارة، لأن هذا سوف يعطي مصداقية أكبر للمجلس ونظام الأمن الإقليمي في إفريقيا.

– رغم أن مشكلة التمويل تعرقل جميع مشاريع التنمية في إفريقيا، غير أن تحقيق السلم والأمن في القارة يعتبر هدفا أساسيا، لذا يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد إعطائه أهمية خاصة، وذلك من خلال الاتفاق حول حصص دنيا يفترض بالدول إيداعها لدى صندوق السلام بشكل دوري.

– فتح المجال أمام دول و منظمات دولية أخرى للمساهمة ماليا في نشاطات مجلس السلم والأمن الإفريقي، لأن هذا سوف يعطي دفعا لنشاط المجلس، فمثلا عند تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي خصص الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003 مساهمة مالية قدرها 250 مليون يورو لدعم السلام في إفريقيا، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2008 حتى سنة 2010 قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية ولوجيستية وتقنية لتدعيم

[1] Daniel Bourmaud , ***La Politique en Afrique*** (Paris : Montchrestien) , p.p. 131 – 133.

[2] "بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي" ، www.africa-union.org 12 / 10 / 2017

نشاط مجلس السلم والأمن الإفريقي، إلا أن هذه المساعدات ورغم أهميتها، فهي لا تغطي جميع تكاليف حفظ السلام والأمن في إفريقيا.[1]

– تنسيق جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة فيما يخص التمويل الدائم لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها المجلس في إفريقيا، وهذا الطرح أوصت به لجنة الخبراء المشتركة بين مجلس السلم والأمن الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة التي شكلت في 12 ديسمبر 2008.

– وضع برنامج محدد لنشاط مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث أنه من غير المنطقي– في ظل العجز المالي الملحوظ – أن يتبنى المجلس عمليات متعددة لحفظ السلام في عدة مناطق، حتى و إن كان هذا ممكنا بالنسبة لعمليات حفظ السلم التي يتدخل فيها المجلس بصفة الشرطي، أي للفصل بين القوات المتنازعة ومراقبة تطبيق الهدنة أو وقف إطلاق النار، فإن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة لعمليات حفظ السلم المسماة "بالجيل الثاني"، والتي يتدخل فيها المجلس للقيام بوظائف متعددة مثل مراقبة وقف إطلاق النار، وضمان حقوق الإنسان، وتنظيم الانتخابات، وتقديم المساعدة القضائية والدستورية من أجل إعادة بناء الدولة، وكذا السعي للقضاء على الأسباب أو الآفات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء اندلا ع النزاعات.

– السعي من أجل إيجاد قواعد قانونية تنظم عمل المنظمات الجهوية في إفريقيا إلى جانب مجلس السلم والأمن الإفريقي في مجال حفظ السلم و الأمن الإقليميين.

– تنسيق الجهود بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الإقليميين، وذلك من خلال السماح للمفوضة الاتحاد الإفريقي بالولوج إلى الموقع الالكتروني الخاص ببعثات السلام للأمم المتحدة من أجل التزود بالمعلومات كذلك نقل خبرات الأمم المتحدة اللوجستية في مجال حفظ السلم إلى الاتحاد الإفريقي، أيضا ضرورة منح الأمم المتحدة نموذج حول كيفية إعداد الميزانية الخاصة ببعثات السلام لفائدة مجلس السلم والأمن الإفريقي، كذلك على منظمة الأمم المتحدة أن تقدم خبرة ميدانية لصالح بعثات حفظ السلام لجلس السلم و الأمن الإفريقي، وذلك من خلال اصطحابها في عمليات لحفظ السلام من أجل كسب الخبرة، وكذا تكوين أفراد مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار منظمة الأمم المتحدة عن طريق تنظيم زيارات ميدانية لمقر المنظمة.[2]

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي يعبر عن نضج سياسي كبير لدى القادة الأفارقة، باعتبار أن المجلس يمثل الآلية الأنسب للتعامل مع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي

[1] « Le Partenariat Afrique-UE » , ***www.africa-eu-partnership.org/fr/domaines-de-cooperation/paix-et-securité*** , 21 / 11 / 2017.

[2] « Paix et Sécurité : La Coopération entre l’Onu et l’Union Africaine » , www.grotius.fr , 21 / 11 / 2017.

تتخبط فيه إفريقيا، وقد حاول هذا الجهاز منذ نشأته أن يتعامل بشكل إيجابي مع العديد من القضايا التي تهدد استقرار القارة الإفريقية مثل ما كان مع الانقلاب العسكري في موريتانيا، والصراع حول السلطة في كل من توغو" و"كودفوار"، والحرب الأهلية في "بورندي"، والصراع في دارفور، رغم هذه التدخلات من قبل مجلس السلم و الأمن الإفريقي، إلا أن فاعلية المجلس في بلوغ النتائج المرجوة تبقى دون المستوى، وذلك راجع بالأساس لوجود جملة من التحديات التي تعرقل نشاطه، لذا قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلال زيادة فاعلية مجلس السلم و الأمن الإفريقي، لكن الالتزام بهذه التوصيات في حد ذاته يمثل تحديا يفترض بالجماعة الإفريقية أن تتجاوزه والغالب على الضن أن هذا الذي كان يقصده الزعيم الإفريقي "نلسون مانديلا" عندما تحدث في أحد خطاباته بشأن المشاكل التي تعاني منها إفريقيا قائلا: "... لمواجهة هذه المشاكل، على إفريقيا أن تتجاوز مرحلة النحيب على الماضي، وعلينا أن نتحمل كل ما آلت إليه القارة من ظروف مزرية، وذلك بمساعدة من يرغب في مد يد العون من أجل تجديد إفريقيا، لدى إفريقيا اليوم جيل جديد على علم تام بمسؤولياتهم في تحديد مصيرهم، وتطوير أنفسهم، فقط بما لديهم من إمكانات".

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1– أبو العينين محمود ، "دور مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات و الصراعات" ، في ***التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006 ـ 2007*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2007) ، ص.ص. 50 ـ 66.

2– الزبيدي سالم محمد ، ***الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي*** (طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006).

3– المجذوب محمد ، ***التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة*** (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط. 8 ، 2006).

4- بغدادي عبد السلام إبراهيم ، ***الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).

5 – بوزنادة معمر ، ***المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي*** (بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992).

6 – "جيرسون آلان" و "كوليتا نات ج." ، ***خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن*** ، تر. أسعد حليم (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، 2004).

7 – ضلع جمال ، "الصراع في دارفور" ، في ***التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006 ـ 2007*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2007) ، ص.ص. 138 ـ 163.

8 – مانع جمال عبد الناصر ، **التنظيم الدولي** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008).

9 – محمد صالح حامد إكرام ، ***مجلس السلم و الأمن الإفريقي*** (السودان : المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، 2007).

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- Aron R . , ***Paix et Guère Entre les Nations*** (Paris : Calmann Levy).
2 - Bourmaud Daniel, ***La Politique en Afrique*** (Paris : Montchrestien).
3 - Kuengienda Martin, ***Crise de l'Etat en Afrique et Modernité Politique en Question*** (Paris : l'Harmattan , 2008) .
4 - « Le Choix de Gbagbo » , ***Jeune Afrique l'Intelligent*** , No.2196 , 09 – 15 Février 2003 , p.p. 10 - 18.
5- Zartman William , « Sub-Saharan Africa : Implusion or Take-Off » , ***Politique Etrangère*** (Paris : Armand Colin , 2008) , p.p. 93 – 106.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1– "بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي" ، www.africa-union.org 12 / 10 / 2017
2 - « Conseil de la Paix et de la Sécurité de l'Union Africaine » , www.africa-union.org ,17 / 10 / 2017.
3 - « Gestion de crises , maintien et consolidation de la paix » , ***www.boock .google.dz/ ?isbn=2804116355*** , 18 / 10 / 2017.
4 - « Le Conflit au Darfour : Racines Historiques et Enjeux Humanitaires du Conflit » , www.memoireonline.com , 20 / 11 / 2017.
5 - « Le Partenariat Afrique-UE » , ***www.africa-eu-partnership.org/fr/domaines-de-cooperation/paix-et-securité*** , 21 / 11 / 2017.
6 - Le Monde Diplomatique , « Conflit du Darfour » , www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/conflitdudarfour , 20 / 11 / 2017.
7 - « MUAD en Dollars » , www.africa-union.org , 10 / 11 / 2017.
8 - « Paix et Sécurité : La Coopération entre l'Onu et l'Union Africaine » , www.grotius.fr , 21 / 11 / 2017.